التنوع والسلم الأهلى فى الأطر الديمقراطية / الشبكات والمؤسسات

منتصر مجيد*

سعى البحث إلى دراسة القيم والروابط المنتجة للمعايير والمؤشرات المعززة لحالة التجانس والتماسك على صعيد الجماعات، والفاعلين، لبناء القدرة على متابعة الأهداف الجماعية عن طريق التعاون المشترك، وتجميع الموارد، والحد من التكاليف، من خلال الشبكات، وقواعد السلوك، والثقة المتضمنة فى الروابط الاجتماعية (المُمَأسسة أوشبه المُمَأسسة).

مقدمة

يواجه عالم اليوم مسارًا متصاعدًا نحو التعددية والتنوع، حيث بلغ عدد سكان العالم (٧,٥) مليار شخص حتى ديسمبر ٢٠١٦ وفقا لتقديرات الأمم المتحدة[١]، تنتمى هذه المليارات من البشر إلى حوالى ستة آلاف جماعة إثنية– لغوية (ethnolinguistic-group) مختلفة وفقا لعدد من الباحثين[٢]، يتوزعون على (١٩٥) دولة تقريبا[٣]، أى أن عدد الجماعات يفوق عدد الدول فى العالم، فى ضوء هذه المعطيات نجد من النادر أن تحتضن دولة قومية أو ديانة واحدة، إذ تتألف الدول من شعوب تنتمى لأعراق وجماعات وديانات متنوعة، وعلى هذا فالتنوع هو الوضع الطبيعى أو الخاصية الغالبة للمجتمعات الإنسانية، إذ إن ٧٠٪ من دول العالم لا تزيد نسبة أكبر جماعاتها الإثنية على ٦٥٪ من السكان، فى حين أن الدول التى تشكل جماعاتها الإثنية ٩٠٪ من السكان لا تزيد نسبتها عن ١٨٪ من دول العالم[٤].

* أستاذ مساعد النظم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

المجلة الجنائية القومية، المجلد الواحد والستون، العدد الثانى، يوليو ٢٠١٨ .

ورغم أن التنوع ظاهرة طبيعية، إلا أن ظاهرة عدم التجانس أو التنوع غير المتجانس أدى إلى أن تشهد دول العالم المزيد من الانقسامات والتوترات والصراعات على أسس إثنية وعرقية، مما يضعف ويهدد السلم والتماسك الاجتماعى، ويقوض الأنظمة وأطر الانتقال الديمقراطى التى تزايدت بعد الموجة الثالثة للديمقراطية، الأمر الذى يطرح قضايا التنوع والتماسك الاجتماعى والسلم الأهلى على صعيدى السياسات والحياة المدنية للدول.

إن النظريات المعيارية على حد سواء، الليبرالية والتوافقية، لا تضع عادة الكثير من الوزن على تأثير المواطنين فى النتائج النهائية، السلم الأهلى أو الصراع العرقى، أنها تركز أساساً على المؤسسات والحقوق من جهة، وعلى الحلول الوسط للنخب من جهة أخرى، مما يقلل الاهتمام بمساهمة المجتمع المدنى فى صنع النتيجة النهائية، فضلا عن ذلك، فإن التركيز يقتصر على تأثير المؤسسات السياسية على استقرار الديمقراطية بمعنى غياب العنف، أى إنها لا تتضمن مفاهيم أكثر دقة ومعياريا وأكثر إلحاحا فى استمرار وجود المجتمع السياسى(٥).

إن التنوع الاجتماعى* بمعنى ما قد لا يتحدى فقط وجود الإحساس بالانتماء للمجتمع السياسى، ولكن أيضا تقاسم قيم ديمقراطية محددة مثل التسامح وقبول حكم الأغلبية التى لا تمكن من سلام "بارد" فقط، ولكن سلم أهلى أكثر استقرارًا، ذلك أن غياب العنف هو أساس أى سلام مجتمعى، إلا أنه على المدى الطويل يبقى قائمًا على أسس هشة ما لم يقم أعضاء المجتمــع

* يمكن تعريف "التنوع" بطرق مختلفة ألا أننا نشير هنا إلى اشتراك أنواع مختلفة من الناس (على سبيل المثال، أناس من جنس ، أو عرق ، أو ثقافة مختلفة) فى جماعة أو رابطة اجتماعية.

السياسى بتطوير مواقـف وسلوكيات معـينة مثـل الرغبـة بالـتـعـاون السياسـى، وكذلك النموذج الأكثر إلحاحًا من مطالب السلم الأهلى. عليه فمن الضرورى البحث عن أنواع الروابط المساهمة فى دعم السلم الأهلى والديمقراطية فى المجتمعات المنقسمة إثنيًا، واستكمالا، البحث عن الروابط التى من المرجح أن تضر السلم والديمقراطية، وهذا ما يقتضى التركيز على الجوانب المعيارية للديمقراطية، مثل الثقة، والتسامح، التعاون، لذا سنتناول أولا دور تلك الأطر المعيارية فى سياق الأبعاد ذات الصلة، ثم نتحرى علاقته بالتنوع والانقسامات الإثنية فى إطار النظم الديمقراطية وعملية الانتقال أو الدمقرطة، وإنعكاسات ذلك على التنوع والسلم الأهلى.

أولا: القيم والروابط المنتجة للديمقراطية والسلم الأهلى

أ- رأس المال الاجتماعى

يعد رأس المال الاجتماعى بمثابة مقياس للتماسك الاجتماعى، وأحد مؤشرات "الثروة" العامة للمجتمع (جنبا إلى جنب مع الموارد المالية والبشرية والطبيعية ورؤوس الأموال المادية)، ويعرف البنك الدولى رأس المال الاجتماعى بأنه "المؤسسات والعلاقات والقواعد التى تحدد شكل ونوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية للمجتمع، ويمكن تعريفه بأنه ليس فقط مجموع المؤسسات التى تدعم المجتمع إنما هو الغراء الذى يربط بعضهم البعض"(٦).

فى هذا الاتجاه فإن رأس المال الاجتماعى يشير إلى جوانب الهيكل الاجتماعى التى تسهل العمل الجماعى بشكل رئيسى من خلال تطبيع سلوك الفاعلين اجتماعيًا فى السلوك التعاونى، ويميز بوتنام بين ثلاثة عناصر لرأس

المال الاجتماعى هى: الشبكات، والمعايير، قواعد السلوك، والثقة، وكلها تساعد على حل مشاكل العمل الجماعى(٧).

يفهم رأس المال الاجتماعى على المستوى الفردى بوصفه "الموارد المتضمنة فى البنية الاجتماعية التى يتم الوصول إليها أو تعبئتها فى إجراءات قصدية"، ويتأثر هذا النوع من رأس المال العلائقى بمدى موارد شبكة الفرد فضلا عن طبيعة العلاقات التى تنطوى عليها، أما على مستوى الجماعة، فإن رأس المال الاجتماعى يعنى القدرة على متابعة الأهداف الجماعية عن طريق التعاون، وتجميع الموارد، والحد من تكاليف المعاملات، مما يشكل نظام رأس المال الاجتماعى، ألا إنه يمكن أن نميز بين البنية والمحتوى على كلا المستويين، حيث يشمل العنصر الهيكلى شبكة الفاعل أو الجماعة، وهى شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية (المُمَأسسة أوشبه المُمَأسسة)، أما فيما يتعلق بالمحتوى، فهناك الثقة الشخصية – البينية/ بين الأشخاص (Interpersonal)، والثقة العامة/ المعممة، فضلا عن تأسيس المعايير الاجتماعية الإيجابية (pro-social norms)، مثل التبادلية (reciprocity)، والتسامح على المستوى الفردى، وعلى مستوى النظام، والتعبير الجماعى فى شكل الولاء، والثقة واسعة النطاق فى المجتمع، والتبادلية، والتسامح، هذه المعايير الاجتماعية الإيجابية هى العمود الفقرى للمجتمع الديمقراطى، الذى ينظر أعضاؤه لبعضهم البعض على أنهم أحرار ومتساوون(٨).

بناء على ألكسيس دى توكفيل وجون ستيوارت ميل يفترض أن يتم العثور على مصادر الثقة داخل الجمعيات الطوعية فى المجتمع المدنى، وتعد هذه الشبكات ومعاييرها وممارساتها للتعاون كأساس للمنظمات الرسمية مثل

الأحزاب السياسية التى تقوم بتجميع تفضيلات الأفراد، وبما أن هذه الجمعيات بطبيعتها تنتظم على العمل المشترك/ التعاونى، فمن المفترض أن المشاركة المدنية تعلم الأفراد التعاون، والثقة بالآخرين، حتى لو أنهم لا يعرفونهم، وتطوير احترام الذات، فضلا عن القدرات السياسية، والمواقف اللازمة للمشاركة فى الساحة الديمقراطية[٩].

إن هناك العديد من الأدلة التجريبية على نطاق واسع لهذه التوقعات، لا سيما فى العلاقة بين الجمعيات والديمقراطية فى بحوث الثقافة السياسية، فقد أكتشف ألموند وفيربا مستوى أعلى –بشكل واضح – من الثقة بين الأشخاص فى اثنتين من الديمقراطيات التقليدية الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وهما اللتان تتميزان بنظام فعال للمنظمات الوسيطة/ هيئات الوساطة، بدرجة أعلى مما كانت عليه فى ألمانيا وإيطاليا، حيث أضعفت إلى حد كبير القدرات والطابع الوظيفى للجمعيات المدنية من قبل الهياكل السلطوية فى مراحل سابقة[١٠]، على سبيل المثال، درست باكستون رأس المال الاجتماعى فى جميع أنحاء العالم، ووجدت فى الواقع علاقة إيجابية بين رأس المال الاجتماعى وتكوين واستمرار المؤسسات الديمقراطية السليمة، ومع ذلك، فإن باكستون تشدد على أن هذه العلاقة متبادلة لأن الديمقراطية أيضا تؤثر كذلك بشكل كبير على مكونات رأس المال الاجتماعى، تحديدًا الجمعيات والثقة، وهكذا تدار العلاقة فى كلا الاتجاهين، علاوة على ذلك هناك تحذير يجب أن يشار إليه، فعندما يصبح الحماس عام جدا للجمعيات فإن مدى الثقة فى المجتمع هو عامل مهم فى السياق، فإذا كان هناك القليل فقط من الثقة العامة فإن زيادة العضوية فى الجمعيات لها تأثير سلبى على الديمقراطية، عكس ذلك

وفى مناخ عام من الثقة المتبادلة، وعندما تسود الثقة بنسبة لا تقل عن ٥٠٪ من السكان إجمالا، فإن قيام عدد أكبر من الجمعيات يؤدى إلى مزيد من الديمقراطية ، ذلك أن الجمعيات فى مناخ من عدم الثقة يحتمل أن تكون خطرة على الديمقراطية[١١]، وهو ما أكدا عليه روز و ويلر فقد ظهر لهما فى روسيا بأن الثقة والعضوية فى الجمعيات لا يسيران جنبا إلى جنب مع تقديم المزيد من الدعم للقيم الديمقراطية، ذلك أن للشبكات أيضا القدرة على تعزيز الدعم لأشكال النظم غير الديمقراطية، وهكذا يمكننا أن نستنتج سياق الارتباط بين رأس المال الاجتماعى ودعم القيم الديمقراطية[١٢].

إن الروابط التى ينتجها رأس المال الاجتماعى على صعيد الجمعيات والشبكات الاجتماعية، والعلاقة الإيجابية بينها وبين الديمقراطية وبالتالى الاستقرار والسلم الأهلى، تمثل افتراضات ونتائج تنطبق على طراز من المجتمعات والأنظمة التى تستند إلى بنى متماسكة ومحدثة بقدر أو بآخر، إلا أن ذلك لا يعنى وجود التأثيرات ذاتها على المجتمعات المتعددة الثقافات أو الأعراق لاسيما التى لم تتقدم فى تحديث بناها أو التى تمر بمراحل انتقالية، لذا اتجه عدد من الباحثين إلى دراسة رأس المال الاجتماعى الذى يتم إنتاجه داخل المجتمعات الإثنية، وطبيعة الثقة والتضامن الناتج عن ذلك، وإذا ما كان يقتصر على الجماعة ذاتها، وبالتالى يضر بالاندماج فى المجتمع العام/ الوطنى، وهو ما يمثل تحديا للسلم الأهلى والديمقراطية، ثم تأثير المنظمات والثقافات الفرعية على التكامل السياسى فى المجتمع السياسى الديمقراطى.

ب - الشبكات والموارد الناظمة للتنوع الإثنى

خلصت عدد من الدراسات المهمة إلى أن رأس المال الاجتماعى نظرية لا يمكن نقلها بسهولة من الديمقراطيات الراسخة إلى مجتمعات غير متجانسة عرقيا لاسيما فى المراحل الانتقالية، هذه المرحلة تؤدى الى إمكانية تحرير الأقليات وكذلك اضطهادهم، من أجل مواجهة تحديات أو مبررات مثل تأمين حدود الدولة أو التعامل مع أزمة حدثت بشكل متسارع، ذلك أن الدمقرطة هى أكثر صعوبة بالنسبة للمجتمعات المتعددة إثنيا إذا لم تتبع المجموعات الإثنية فى الأغلب مشروعاً شاملاً لبناء الأمة بأكملها، أو إذا تم تعبئة الأقليات – بسبب وجود تاريخ من الظلم ضدهم – بطريقة تهدد الوحدة الوطنية(١٣).

إن طبيعة الروابط بين الجماعات وداخلها يؤثر على مسار علاقاتها ودورها فى المجتمع السياسى، فى هذا السياق فإن الطريقة التقليدية للتمييز بين الجمعيات المتجانسة داخليا وغير المتجانسة، هو أن ننظر إلى التركيبة الاجتماعية الداخلية الخاصة بها، وهذا هو اقتراب بوتنام وتميزه بين الرأسمال الشخصى الترابطى "bonding" ورأس المال التجسيرى" bridging social capital"، فالأول ذو طابع حصرى (exclusive)، قد يكون أكثر انطواء ويميل إلى تعزيز الهويات الحصرية/ الخاصة، يشمل شبكات بين الأشخاص المتقاربين والمتماثلين اجتماعيا فى بعض السمات، بمعنى آخر شبكات ذات علاقات حميمة (أو شخصية) تقوم بين أفراد العائلة والأصدقاء المقربين، أما الثانى أى رأس المال الاجتماعى التجسيرى فهو مشتمل (inclusive)، بمعنى يميل أكثر نحو الخارج، ويشتمل على الناس عبر الانقسامات الاجتماعية

المختلفة، ممثلا لشبكات أقل حميمية، كما فى علاقات العمل، وفى علاقات المعارف، وأصدقاء الأصدقاء، وكلا النوعين من رأس المال الاجتماعى لها صفات متباينة، فرأس المال الترابطى يخلق ولاء قوى فى المجموعة، وهو جيد للعلاقات التبادلية تحديدا، ويمكن أن يوفر الموارد الاجتماعية والنفسية للفئات المهمشة، فى حين أن رأس المال التجسيرى يوسع الشبكات، ويربط المجموعات بالموارد التى يحتاجونها، والتى خلافا لذلك قد لا نجدهم قادرين على الوصول إليها، لذا يحاول بوتنام تجنب الحكم على هذين النوعين من رأس المال الاجتماعى لأن كلاهما ضرورى للحياة الاجتماعية، رغم ذلك يوضح أنه بينما رأس المال التجسيرى يعزز تدفقات المعلومات، ويمكن أن يولد هويات وعلاقات تبادلية أوسع، فإن رأس المال الترابطى قد يولد المزيد من الآثار الخارجية السلبية، بسبب أن الولاء القوى داخل – الجماعة– غالبا ما يولد عداء قوى للجماعات الخارجية، ولذلك فبوتنام يشير إلى أن هناك جوانب مظلمة لرأس المال الاجتماعى، كالتعصب والطائفية، ومن الأرجح أن تكون موجودة فى الحالات التى لا يكون فيها رأس المال الترابطى مقترناً برأس المال التجسيرى بقدر أو بآخر(١٤).

تشير العديد من الدراسات فى هذا المجال إلى تحليل فارشنى عن الحالة الهندية وتحديدا تحليله لأعمال الشغب بين الهندوس والمسلمين فى عدد من المدن الهندية، حيث أعتبر أن الفرق الذى يؤخذ فى الحسبان بين السلام والعنف الطائفى يتمثل فى الشبكات المحلية الموجودة مسبقا للمشاركة المدنية بين الطائفتين، فأينما توجد هذه الشبكات، فإن التوترات والصراعات جرى ضبطها وإدارتها، وأينما كانت مفقودة، فإن الهويات الطائفية أدت لعنف

مستشرى ومروع، هذه الشبكات وفقا له يمكن تقسيمها إلى قسمين: الأطر الجمعياتية للمشاركة "associational forms of engagement"، والأشكال اليومية للمشاركة، حيث تقوم الأطر الجمعياتية على هياكل تنظيمية، أما الثانية فلا تتطلب إطاراً تنظيمياً، وكل من شكلى المشاركة، إذا كانت بين الطائفتين، تعزز السلام، ولكن قدرة الأطر الجمعياتية على الصمود على المستوى الوطنى أمام "الصدمات الخارجية" – مثل تقسيم الهند فى عام ١٩٤٧، أو هدم مسجد بابرى فى ايوديا فى عام ١٩٩٢ من قبل المتشددين الهندوس–، هى أعلى بكثير، وهو ما توصل له تجريبيا من خلال تتبع سير الأحداث عبر آليات مختلفة، حيث توصل إلى أن تعزيز التواصل بين أعضاء الجماعتين الدينيتين المختلفتين، والشبكات المدنية، غالبا ما تجعل السلام على مستوى الأحياء المتجاورة ممكنا، كذلك فإن المشاركة الروتينية/ النمطية تتيح للناس العمل معا، وتشكيل التنظيمات المؤقتة فى أوقات التوتر كلجان السلام فهذه اللجان أصبحت مهمة للغاية، فهى تراقب الأحياء، وتكتشف الشائعات، وتقدم المعلومات إلى الإدارة المحلية، وتسهل التواصل بين المجتمعات المحلية، وكانت هذه المنظمات صعبة التشكيل فى المدن حين يكون التفاعل اليومى لا يتجاوز خطوط الانقسام الدينية، أو حيث يعيش الهندوس والمسلمين فى أحياء معزولة جدا، باختصار فإن التفاعل المسبق المتواصل يسمح بظهور المنظمات المناسبة لإدارة الأزمة[١٥].

على صعيد آخر فإن أهمية الجمعيات تزداد على صعيد المجتمع السياسى، فوجود الشبكات المدنية المنظمة، عندما تكون بين الطائفتين، لا يقتصر دورها على مواجهة الصدمات الخارجية، ولكن أيضا تكون مقيدة

للسياسيين المحليين فى السلوك الاستراتيجى بتشكيل قوة تعويضية مقابلة، فإذا ما أصر السياسيون على الاستقطاب الطائفى للهندوس والمسلمين من أجل الاستفادة الانتخابية، فإن ذلك يمكن أن يمزق النسيج الاجتماعى إربا بتوظيف أولئك السياسيون للقوة المنظمة من المجرمين والعصابات، على النقيض من ذلك فإن منظمات مثل النقابات العمالية، وجمعيات رجال الأعمال، التجار، المعلمين، الأطباء، والمحامين، وعلى الأقل بعض الأحزاب السياسية ، تتكامل بشكل جماعى، ويتم إنشاء قوى تعويضية مقابلة[١٦].

جـ- البنى الإثنية و المجتمع السياسى

إن التساؤل الذى يثار فى هذا المجال، هل الجمعيات الإثنية يمكن أن تسهم فى السلم الأهلى والديمقراطية عبر دمج الجماعات فى المجتمع عموما، والمجتمع السياسى خصوصًا؟ وفقا لولكوك فإن هناك نوعًا من رأس المال الاجتماعى – المؤسساتى (linking) يؤشر وجود علاقة واضحة بين أداء المؤسسات السياسية وطابع الحياة المدنية[١٧]، فقد لاحظ الدارسون لأوضاع الأقليات المهاجرة فى دول أوربية أن الثقة السياسية للمهاجرين فى المجتمع السياسى، فضلا عن استعدادهم للمشاركة فى العملية السياسية فى البلاد، يكون أقوى بين أولئك الأفراد الذين هم أعضاء فى جماعة إثنية منظمة تنظيما داخليا جيدا، أى التى لديها شبكة كثيفة من المنظمات الإثنية، والتى تم دمج نخبتها الإثنية فى النخبة السياسية المحلية، هؤلاء الأفراد هم سياسيا أكثر اندماجا من أولئك الذين هم أعضاء فى جماعة أثنية أقل تنظيما، حتى لو أمتلكوا على الصعيد الفردى علاقات أكثر خارج مجموعتهم الإثنية، هنا يبدو أن جماعة

إثنية منظمة تنظيما جيدا ومتكاملا، تعمل كجسر تعزيز للتكامل السياسى لأعضائها[١٨].

فى سياق مواز فإن الثقة الاجتماعية داخل المجتمع المحلى إذا ما تكاملت النخب، يمكن أن تتخطى إلى الثقة فى المؤسسات السياسية المحلية، ويمكن لذلك أن يحدث إما من "الأسفل إلى الأعلى" و/ أو من "الأعلى إلى الأسفل"، ففى المسار الصاعد "أسفل إلى أعلى" يرتفع مستوى الثقة السياسية إذا كان أعضاء المجتمع الإثنى قادرين على السيطرة على قادة جماعتهم الإثنية، لذا يمكننا أن نفترض مع فنيما وتيلى بأنه كلما ارتفع مستوى مشاركة أعضاء من جماعة أثنية فى الجمعيات الإثنية ارتفعت ثقة الأفراد العاديين فى مديرين هذه الجمعيات، وكلما ارتفعت نوعية الديمقراطية متعددة الثقافات، أما فى المسار النازل "أعلى إلى أسفل" فإن الثقة السياسية تتعزز إذا كانت النخب قادرة على توسيع الثقة الخاصة بها داخليا نحو الالتزام الأوسع بالمؤسسات السياسية من خلال شبكة من الجمعيات المتداخلة الإثنية، وهذا بالطبع فى حالة ما إذا كانت تلك النخب مقتنعة بأن المؤسسات السياسية فعالة ونزيهة، بمعنى أن فعالية وكفاءة المؤسسات ترتبط بقدرتها على تحقيق المعايير المطلوبة، وهو ما يعزز الثقة بها[١٩].

فضلا عن ذلك فإن انفتاح الحكومة تجاه مطالب المجموعات الإثنية يؤثر بالتأكيد على مدى الدعم للمؤسسات السياسية من قبل النخب الإثنية، حيث إن الحكم الرشيد بصفة عامة يعزز الثقة السياسية بين المواطنين، وهذا ينطبق بشكل خاص على الأقليات الإثنية، لكن الثقة عادة ما تبنى عن طريق قنوات اتصال وإرسال معينة مثل النخب، مما يفيد بوجود تفاعل بين رأس المال

الاجتماعى على المستوى الفردى ورأس المال الاجتماعى على مستوى الجماعة، فالأفراد أجزاء من الشبكات وأعضاء فى أى من المنظمات المتداخلة إثنيا، أو الأحادية الإثنية، بمعنى آخر فإن الترابط الداخلى لرأس المال الاجتماعى يعزز التكامل وأخيرا الديمقراطية كلما كان متصلا خارجيا بالمجتمع السياسى الشامل، وهذا وفقا لنتائج دراسة مقارنة دولياً لباميلا باكستون، فقد أكدت أيضا، أن الروابط مع الجمعيات الأخرى والمجتمع الشامل قد تتضمن التنوع فى خبرات وتجارب الأعضاء، مما يساعد على دمج الجمعيات الإثنية فى المجتمع، فضلا عن ذلك فقد حللت تأثير الترابط وتجسير رأس المال الاجتماعى على الاتجاهات الديمقراطية مع مساعدة من بيانات مسح القيم الدولى، وتوصلت إلى أن أنواع معينة من الجمعيات تفعل ما هو أفضل فى تعزيز الديمقراطية، عندما تم تقسيم الجمعيات إلى نوعين باستخدام (مسح القيم الدولى/WVS)، فقد كانت الجمعيات المتنوعة ذات تأثير إيجابى قوى على الديمقراطية، فى حين أن الجمعيات الإثنية لها تأثير سلبى قوى على الديمقراطية[٢٠].

فى سياق مواز فإن الشبكات الشخصية المتماثلة إثنيا تعزز التفاعلات الموجهة إلى الداخل، وتبادل الخبرات، والمواقف، والقيم ضمن مجموعة، أما الشبكات غير المتماثلة فتعمل ضد هذه الاتجاهات الانقسامية، وتعزز العلاقات بين المجموعات، وبالتالى المساهمة فى دمج الجماعات المختلفة والمجتمع ككل، فقد تبين أن معرفة شخص لديه صديق من خارج الجماعة الخاصة يرتبط بمواقف أكثر إيجابية بهذا الاتجاه خارج الجماعة، وأن "آثار الاتصال الممتدة" تكون ممكنة، بأن يتعلم الأفراد أن معاييرهم وعاداتهم وأساليب حياتهم

ليست هى الإمكانية الوحيدة للتعامل مع العالم الاجتماعى، إذا تم تجاوز الحدود الاجتماعية داخل الجمعيات، وبالتالى إذا تيسر وأختبر الاتصال مع الآخرين المتنوعين، فمن المتوقع أن يؤدى ذلك إلى تطوير الأعضاء المزيد من التسامح، وغيرها من التوجهات الاجتماعية الإيجابية مثل الثقة المعممة[٢١].

ثانياً: الأطر المؤسسية للتنوع و السلم الأهلى

أكدت الدراسات السابقة على السمة الليبرالية للمؤسسات، فكما يتم تنظيم المجتمعات الإثنية داخليا من قبل جمعيات متنوعة الارتباطات، كذلك تتكامل نخبها أكثر فى هيكل السلطة الشامل، وبدون هذه الشروط فإن رأس المال الاجتماعى الإثنى يمارس تأثيرًا ضارًا على السلم الأهلى والديمقراطية، وتكون الميول الأكثر احتمالا هى الاغتراب أو الانفصال.

إن شكل محدد من أشكال التنظيم الجمعياتى "associational life"، والتى يمكن أن تصور بذاتها كشبكة تتميز بعلاقاتها المحددة، تؤطر التفاعلات داخل وبين المجموعات الإثنية فى ما قبل المجال السياسى، وبالتالى فإنه يؤثر على قواعد وسلوك الأعضاء فيما يتعلق بالمجتمع السياسى الشامل، لذا ومن أجل مجتمع ديمقراطى، وعلى الرغم من الاختلاف الإثنى فإن تقاطع المجموعات الإثنية أمر ضرورى، فيما إذا كانت هناك جسور بينهما والتى توصل لشعور شامل بالمجتمع السياسى[٢٢].

أما على صعيد الأنظمة السياسية فعلينا أن نفرق بين الأطر المؤسسية المختلفة مع التركيبات المختلفة نتيجة لذلك فى المجتمع المدنى، فلا يوجد توافق فى الآراء بشأن أى أشكال الديمقراطية والمؤسسات تقوم بهذا الدور بشكل

أفضل، وبشكل أساسى هناك نموذجان متناقضان تماما من الديمقراطية تدعيان أنهما الأنسب لدمج الاختلافات الإثنية، وهما نموذجا (الأغلبية) الليبرالى والتوافقية.

إن الأنظمة الليبرالية تتطلب مجتمعًا مدنيًا يندمج نسبيًا فيما يتعلق بالإثنية، أى جمعيات مختلطة داخليا، والأنظمة التوافقية تتطلب مجتمعًا مدنيًا ينفصل إثنيا، لكن بشرط أن الجمعيات الإثنية على الأقل متصلة مع بعضها البعض، ونخبها مندمجة فى هيكل السلطة العامة، وهكذا، لمجتمع سياسى شامل يجب أن تكون هنالك بعض الجسور المستمرة فى المجتمع المدنى، ذلك أن أساس عمل جميع الأنظمة يستند إلى وجود بعض التماسك – الإحساس أو الشعور المجتمعى بين أعضاء المجتمع–، ذلك أن التماسك والنسيج الاجتماعى مهمة لشرعية وكفاءة أى نظام سياسى والديمقراطيات منها على وجه الخصوص، فالإحساس بالانتماء للمجتمع يضفى الشرعية على النظام السياسى كتعبير عن هذا المجتمع، ويجعل من الأسهل قبول قرارات الأغلبية، ويسهل عملية صنع القرار الجماعى من خلال ضمان استعداد الجماعات للتعاون ووجود شعور معين من التضامن، وبالتالى دعم الديمقراطية وتعزيز السلم الأهلى(٢٣).

لذا فإن الإطار المؤسسى يرتبط من جانب بديمقراطية الأغلبية، ومن جانب آخر بالترتيبات التوافقية كأطر مؤسسية للحياة المدنية فى المجتمعات المنقسمة، لذا وفيما يتعلق بالإطار المعيارى، فإن التوقعات المفترضة من قبل الليبراليين ونموذج التوافقية الديمقراطية المتعلق بتأثير صيغة المشاركة الإثنية يجب أن تكون علاوة على ذلك متباينة.

تستند الليبرالية إلى شرعيتها من خلال القبول من جميع أعضاء المجتمع السياسى، بالتالى فإن عمليات تشكيل المجتمعات الفرعية ليست سلبية للديمقراطية إذا كانت تخدم قضية تمثيل مصالح الجماعات الثانوية التى تهمشها الثقافة السائدة، حتى إذا ما أدى ذلك على المدى القصير إلى نتائج عكسية العواقب تترتب على تماسك المجتمع السياسى الشامل، لذا ومن هذا المنطلق تكون لدينا "الجيوب المحمية من المقاومة"، لمساعدة الفئات المحرومة على تعزيز احترامهم لذاتهم وتحديد مصالحهم ومواقفهم، وعادة فإن معركة هذه الجماعات ضد التمييز لا تكون ناجحة إلا بشكل جماعى، فعندما تكون علاقات القوة بين المجموعات أكثر اتساما بالمساواة، فإن هناك احتمالاً أكبر أن الجماعات يمكن أن تحد أو تعيد استيعاب التكاليف التى تسعى جماعات أخرى لفرضها، لأن العدالة فى نهاية المطاف هى الهدف المفترض لليبرالية، ومثل هذه المعارك ضرورية خصوصا عندما تتداخل الانقسامات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فكلما كانت مثل هذه المعارك تدور حول الاعتراف يتم إحضارها إلى الرأى العام، ويتم تضمين المزيد من الأفراد والجماعات المعنية ومطالبهم فى الرأى العام على قدم المساواة، كلما كانت الفرصة أكبر فى أن تكون هذه المعارك متحضرة ويتم تسويتها عن طريق منظور عام[٢٤].

أما من ناحية النظرية التوافقية فإن التكامل السياسى يتحقق عبر مسار عابر لمشاركة المجتمعات الإثنية الأمر الذى يتوقف أقلها على ما إذا كانت نخب الجمعيات الإثنية مستعدة للتعاون والاندماج فى مجتمع الأغلبية من أجل التوسط لهذا التكامل، لذا فإن المواقف التى تتخذها النخبة يجب أن تكون ممثلة لمجتمعهم إلى حد معين من الهوية الجماعية، وأن التماسك داخل الجماعة

الإثنية ضرورى، ذلك أن الصراعات حول الأعراف التى تظهر دائما يتعين تسويتها داخل هذه المجتمعات نفسها، وهنا فإن عمر الديمقراطية الداخلية يعد أمرا حاسما، وأن التشاور بين النخب والقاعدة يكون ذا معطى أفضل كلما يتم تنظيمها، ومن ثم فإن الممثلين يمكن مساءلتهم وكذلك توعيتهم بالمتغيرات المعنية، وعلاوة على ذلك فإن هذه الروابط يمكن أن تقدم فقط جسرًا لعلاقاتهم الضعيفة بالمجتمعات الفرعية الأخرى، وبالتالى تعمل كتجسير إذا كانوا على اتصال جيد بجمهورهم الانتخابى، ففى مجتمع متعدد الأعراق ودون علاقات عبر الحدود الإثنية لا يتعزز شعور شامل بالمجتمع، وعلى العكس من ذلك فإن الولاءات الإثنية قد توظف من أجل مصالح خاصة على حساب استمرار وجود المجتمع السياسى الشامل، ففى هذا السياق غالبا ما يتم إغراء السياسيين للعب بـ "البطاقة الإثنية" وتحريض الجماعات ضد بعضها البعض، والدخول أخيرًا إلى حلقة مفرغة من أشكال العنف فى إدارة الصراع[٢٥].

ثالثا: السلم الأهلى والتنوع فى النظم الانتقالية

إن الموجة الثالثة للديمقراطية عززت الآمال بعالم أكثر سلما، ذلك أن أطروحة السلم الديمقراطى تشير إلى أن انتشار الديمقراطية سوف يعزز الانخفاض فى مستوى الحروب بين الدول، على الأقل حالما يتم التغلب على الآثار المقلقة للفترة الانتقالية، ولكن السؤال الذى يبرز هنا، هل أن الدمقرطة أو التحول إلى الديمقراطية يؤدى أيضا إلى السلم الأهلى؟

تشير العديد من الأبحاث التى سنتناول بعضها أن نوع النظام أو مستوى الديمقراطية ترتبط بالصراع الداخلى، وتركز جزء كبير من الأبحاث على نتيجة

أن الأنظمة المركبة (الأنظمة الوسيطة بين الديمقراطية وحكم الفرد) تبدو أكثر ميلا للصراع الأهلى من أى نموذج متطرف[٢٦].

يتفق عدد من الباحثين على أن الطريق إلى الديمقراطية معقد ويمكن أن يتميز بالعنف الداخلى وحتى انهيار الدولة، فالدول الاستبدادية لا تصبح ديمقراطيات راسخة وناضجة بين عشية وضحاها، وعادة ما يمر هذا المسار من خلال التحول المضطرب، الذى تختلط فيه السياسات الجماهيرية مع سياسة النخبة السلطوية بطريقة مضطربة، فالتغيير السياسى يقوض تماسك المؤسسات السياسية ويزيد من خطر نشوب حرب أهلية، كما ذكر عدد من العلماء[٢٧].

فالأنظمة شبه الديمقراطية التى تمتلك التناقضات الكامنة نتيجة لكونها ليست ديمقراطية ولا استبدادية، تحديداً شبه الديمقراطيات المنفتحة جزئيا لكن القمعية إلى حد ما، هو مزيج يدفع إلى الاحتجاج والتمرد، وغيره من أشكال العنف الأهلى، ذلك أن القمع يؤدى إلى المظالم التى تحفز المجموعات لاتخاذ الإجراءات المقابلة، والانفتاح يسمح لهم بالتنظيم والمشاركة فى نشاطات ضد النظام، هذا التناقض المؤسسى مجرد مستوى من التنافر السياسى الذى يرتبط بالصراع الأهلى[٢٨].

إن العنف السياسى كثير ما يقترن مع التحول إلى الديمقراطية/الدمقرطة، ومثل هذه التغييرات من غير المرجح أن تحدث من دون صراع خطير، خصوصا فى البلدان ذات الأقليات الإثنية المختلفة، فالجماعات الإثنية تمتلك فرصا كبيرة للتعبئة فى مرحلة اللبرلة/التحول الليبرالى للأنظمة الاستبدادية، ذلك أن هذه النظم عادة ما تفتقر إلى الموارد المؤسسية للوصول إلى أنواع من

التكييف النموذجى للديمقراطية الراسخة، فعندما تنهار التسلطية وتتبعها جهود غير فعالة لإقامة الديمقراطية، فإن الفترة الانتقالية من الفوضى النسبية تكون مؤاتية للقادة الإثنيين أو الأيديولوجيين الذين يريدون تنظيم التمرد، ومن الناحية النظرية، فإن ترسيخ الديمقراطية يمكن أن يحدث فى أى نقطة فى سلسلة الاستبداد – الديمقراطية، إلا أن تلك النظم وفى أى طرف من السلسلة يمكن أن تتقدم أو ألا تتقدم(٢٩).

فى هذا السياق أظهرت الدراسات أن وجود جماعة الأغلبية الواحدة، حيث تشكل أكبر جماعة فى المجتمع ما بين ٤٥٪:٩٠٪ من السكان، يعد مشكلة خاصة، فالأغلبية المسيطرة غالبا ما تميل لقمع الأقليات، وتشكيل حكومة من الأغلبية، وحتى إذا ما تم انتخابها ديمقراطيا، فإنها لا تعد بالضرورة شرعية من قبل الأقلية، فى المقابل، فإن وجود مجموعتين من الحجم نفسه تقريبا يبدو افتراضا أفضل من الحالة الأولى، فقد اعتقد بعض الباحثين أن مثل هذا التوازن النسبى يفضى إلى ترتيبات التوافقية، بينما يربط البعض الآخر من الباحثين هذه التركيبة مع خطر الاستقطاب، فالاستقطاب بوصفه منزلة بين المنزلتين من عدم التجانس يشكل أعلى درجة من المخاطر، ووفقا لهذا الرأى، ينخفض مستوى مخاطر الصراع فى الحالتين المعاكستين، أى فى حالة المجتمعات المتجانسة للغاية، وغير المتجانسة إلى حد كبير، ففى مجتمعات مجزأة للغاية، فإن الجماعات تكون أكثر ميلا إلى بناء تحالفات من مواجهة بعضها البعض(٣٠).

وفيما يتعلق بالتجانس الإثنى، يذهب الرأى إلى أن الجماعات الإثنية هى فى الأساس فئات محايدة، ذلك أن الأفراد ينتمون إليها بالولادة، إلا أن الوعى

الإثنى "ethnicity" يمثل عاملا مركزيا فى تحويل الجماعات الإثنية إلى البعد السياسى، بمعنى أن الانتماء إلى جماعة إثنية معينة يتحول نتيجة الوعى الإثنى إلى الهوية الثقافية، وأخيرا إلى الهوية السياسية، فى هذا السياق ذكر تيلى أن الديمقراطية يمكنها البقاء على قيد الحياة فى مواجهة عدم المساواة الاقتصادية، طالما أنها لم توزع الحقوق والواجبات السياسية على الانقسامات التى تفصل الجماعات المختلفة إثنيا، حيث يأخذ التباين الاقتصادى شكل الانشقاقات المسيسة، وهذا النوع من التمايز يحتمل أن يقوض تماسك المجتمعات السياسية، فديناميات التسييس تحيلنا مرة أخرى إلى الصلة بين الهياكل، والجهات الفاعلة، والعمل الجماعى، فالنزاعات لا تندلع تلقائيا بمجرد ظروف هيكلية معينة، مثل درجة معينة من عدم التجانس، ولكنها تنشأ عن التخطيط الذى تنظمه الجهات السياسية الفاعلة(٣٢).

إن عدم التجانس الإثنى لا يمنع أساسا الديمقراطية، ولكن يضع الشكوك حول نجاح تعزيز الديمقراطية، كما يمكن استخلاصه من حقيقة أن أعلى الانقسامات الإثنية وأعلى الاستقطاب الإثنى لوحظ بين الديمقراطيات الفاشلة، ففى المجتمعات المنقسمة – لا سيما فى بيئة ما بعد الصراع – فإن المشاركة السياسية التنافسية فى كثير من الأحيان تعمل جنبا إلى جنب مع الانقسامات الإثنية (أو غيرها)، والتى قد تعيق تعزيز الديمقراطية، ولكن فقط فى تلك الحالات التى تم فيها تسييس الانقسامات على أساس الهوية، وتصاعدت إلى صراع عنيف انعكس سلبا على التجانس، فمن غير المرجح أن ينجح الانتقال الديمقراطى أو تعزيز الديمقراطية فى تلك الدول(٣٣).

إن ما تقدم يؤكد إمكانات الجهات الفاعلة أو الفاعلين، خاصة المجموعات التى تمثل مصلحة فصيل معين فى مجتمع غير متجانس، للتأثير على مسار التحول الديمقراطى، فعدم التجانس فى حد ذاته لا يمكن أن يفسر تصعيدًا فى الصراع، وليس من المرجح أن يؤثر بشكل مباشر على الانتقال إلى الديمقراطية أو إخفاق الديمقراطية أيضا لا سيما فى الحالة التى يكون فيها الحد الأدنى الضرورى من المتطلبات الاقتصادية والثقافية والهيكلية للديمقراطية متاحاً، ولكن هذه العوامل مع ذلك لم تكن مؤثرة بما فيه الكفاية لضمان قوة واستدامة الديمقراطية، فالجهات الفاعلة، والاستراتيجيات السياسية، والتحالفات، والقرارات ذات الصلة، يمكن أن تعوض للغاية عن الفجوة بين الظروف الهيكلية الضرورية أو الكافية، ومع ذلك، يمكن أن تقوم الجهات الفاعلة وكذلك المفسدين "spoilers" بتقويض عملية التحول الديمقراطى الجارية عندما تقرر أن تؤكد على تعزيز، ومأسسة، وتسييس عدم التجانس، لذلك علينا أن نتسأل عن المؤسسات والإجراءات والجهات الفاعلة التى يمكن استخدامها لاستيعاب التباين، من أجل منعها من أن تصبح مسيسة وتمنع الطريق نحو الديمقراطية أو تطعن فى الديمقراطية السلمية، وفى هذا السياق يبرز مفهوم التضمين "inclusion" الذى يشير فى أوسع معنى إلى الاندماج القانونى والسياسى والاقتصادى والاجتماعى لجميع المواطنين أو حتى السكان الذين يعيشون فى إقليم الدولة، هذا إذا ما أخذنا المفهوم فى سياق الديمقراطيات الغربية المتقدمة، لكن الإطار الأضيق يرتبط فقط بالقواعد القانونية والمعايير السياسية للدستور، والإجراءات والمؤسسات السياسية، ووفقا لهذا التعريف الضيق، ينبغى لهذه

الهياكل توفير الضمان المؤسسى الذى يمنع حدوث التمييز القانونى والسياسى أو الاستبعاد[٣٤].

تقدم الأدبيات المتخصصة عدة طرق للديمقراطيات للتعامل مع المطالبين بالهوية، والمطالب السياسية للأقليات الإثنية، والتى تشمل الاستيعاب الثقافى واللغوى، وذلك بمنح وتطبيق حقوق متساوية، أو منح حقوق مجموعة خاصة للأقليات الإثنية، أو البدء ب/ أو توسيع تفويض الصلاحيات الحكومية، فى هذا السياق لا يقتصر جاك سنايدر فى تحليله على الديمقراطيات الراسخة فقط، إنما ركز كذلك على الأنظمة الانتقالية، فقد صنف السياسات لإدارة المجتمعات الديمقراطية المنقسمة إثنيا على طول اثنين من المحاور المتقاطعة، اعتمادا على ما إذا كان الحل يفصل أو يدمج الجماعات، وعما إذا كان يمثل استرضاء أو قمع مطالبهم، فالحلول القمعية مثل الاستيعاب القسرى، نظام "السيطرة" الإثنى، أو طرد الأقليات، حلول ليست قابلة للحياة فى الديمقراطيات، أما حلول الاسترضاء فتشمل، التكامل عن طريق منح حقوق متساوية، والتعددية الثقافية، من خلال منح حقوق مجموعة خاصة للأقليات، والفيدرالية الإثنية أو الحكم الذاتى، وهو خلاف ما ذهب له الفلاسفة الليبراليين والدستوريين الذين أصرو على أن التكامل فى الديمقراطيات يعنى أساسا المساواة بين جميع المواطنين فى الحقوق والواجبات، فلكل فرد الحق فى المساواة وفرصه لتعزيز آرائه وهويته الثقافية طالما أنها لا تتعارض مع حق الآخرين فى ذلك، بغض النظر عن الإثنية والثقافة، أو الدين، ذلك أن الدين والثقافة أُبعدت تاريخيا ووضعت ضمن المجال الخاص، من أجل تسهيل التعاون والتعايش السياسى من وجهة النظر هذه[٣٥].

أما دعاة وممثلو الإثنية واللغوية، والأقليات الدينية، فإنهم يعارضون وجهة النظر الليبرالية هذه، وهم يجادلون بأن المساواة فى الحقوق الرسمية ليست كافية للأقليات المحرومة هيكليا" لممارسة هذه الحقوق كما الأغلبية، وأنهم – الأقليات – بحاجة إلى مجموعة حقوق إضافية من أجل الحفاظ على هويتهم، ولكى تتاح لهم الفرص نفسها المتاحة للأغلبية، حيث يجب أن تزال القيود التى لم تكن الأقليات مسؤولة عنها، حتى يمكن أن تحقق القدر نفسه من الحرية والمساواة التى تتمتع الأغلبية بها فعلا، عليه فقد حدد **ويل كمليكا** ثلاثة أنواع مختلفة من حقوق الجماعة، وهى حقوق التعدد الإثنى " polyethnic rights"، وحقوق التمثيل الخاصة، وحقوق الحكم الذاتى، تعنى حقوق التعدد الإثنى إعطاء إعفاء محدد من قوانين وواجبات معينة تضر بالأقليات أو منحهم حقوقًا إضافية، مثل ما يتعلق بأزياء خاصة، وتوفير الحقوق الثقافية الإضافية لتدريس لغات الأقليات والأديان، أما حقوق التمثيل الخاص فى المؤسسات فتشمل مثلا الكوتا فى البرلمان أو الأنظمة الانتخابية أو فى السلطة التنفيذية، كما فى الديمقراطية التوافقية لليبهارت(٣٥).

نخلص مما تقدم أن تعزيز الهوية الثقافية دون الأخذ فى الاعتبار ضرورة التماسك الاجتماعى والسياسى للمجتمع يمكن أن يؤدى إلى انقسامات عميقة الجذور، الانفصال أو حتى الحروب الأهلية، خاصة إذا تزامنت الانشقاقات على أساس الهوية مع الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالى، فإن الأنظمة الديمقراطية يجب أن توازن بين مطالبات التنوع الثقافى مع القدر اللازم من الهوية المشتركة والانتماء للمجتمع السياسى.

خاتمــة

إن أساس عمل جميع الأنظمة، يجب أن يتضمن قدرا من الإحساس بالانتماء للمجتمع يضفى الشرعية على النظام السياسى كتعبير عن هذا المجتمع، وهكذا فى الديمقراطية، التى تقوم على الاعتراف المتبادل سياسيا بالمساواة والحرية "المساواة الجوهرية"، وهى متطلبات تغدو أكثر إلحاحا فى المجتمعات الأكثر تنوعا، والأقل تجانساً، والأنظمة التى تمر بمراحل انتقالية، وفى العقود الأخيرة كان هناك انتشار لاتجاه أن قواعد وسلوك الديمقراطية يجب أن تعزز داخل المجتمع المدنى، هذا التوجه المعيارى المتمثل فى مفهوم رأس المال الاجتماعى، يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات، أهمها مدى التجانس والثقة المعممة بوصفه المؤشر الأكثر تطلبا فى وجود المجتمع، ويجعل من الأسهل قبول القرارات السياسية، وكذا عملية صنع القرار الجماعى من خلال ضمان استعداد المواطنين للتعاون وشعور معين من التضامن، فى هذا السياق فإن مصطلح "السلم الأهلى"، فى هذه الورقة، يركز على الحالة المعاكسة للصراع الإثنى الذى يحدث بين مواطنى المجتمع السياسى بسبب التنوع غير المتجانس والافتقار لموارد الانسجام والثقة المتبادلة، هذه الصراعات تشمل ليس فقط الصراعات الممتدة، الصراعات العنيفة على المدى الطويل، ولكن أيضا التوترات وتضارب المصالح والأفكار أو الأشخاص على المدى القصير، وهى بالطبع منتشرة فى كل مكان وفى أى مجتمع، ولكن أى عملية سياسية فاعلة يجب أن تضمن حل النزاعات السياسية بالوسائل غير العنيفة.

المراجع

1- https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_and_dependencies by population.

2- Clare Mar-Molinero and Miranda Stewart, (eds.), Globalization and language in the Spanish-speaking world: macro and micro perspectives (Great Britain: Palgrave Macmillan, 2006, p.48.

3- https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_and_dependencies by population.

4- James D. Fearon, Ethnic and Cultural Diversity by Country, Journal of Economic Growth, Vol. 8, No. 2 Jun., 2003, p. 205.

5- Pamela Paxton, Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship, American Sociological Review, Vol. 67, No. 2, Apr., 2002, pp. 254-277.

6- Partha Dasgupta and Ismail Serageldin,(eds.), Social Capital : A . Multifaceted Perspective, Washington DC: World Bank,1999, p.327.

7- Robert D .Putnam, Robert Leonardi, and Raffaella Y. Nanetti, Making Demcracy Work: Civic Traditions in Modern Italy, Princeton, Princeton University Press, 1993, p. 36.

8- Nan Lin, Building a Network Theory of Social Capital, in Ronald Burt et al. (eds.), Social capital theory and research, New York: Aldine de Gruyter, 2001, pp. 12-20.

9- Mark E.Warren, Democracy and Association, Princeton/ Oxford Princeton University Press, 2001, p. 40.

10- Gabriel Almond and Sidney Verba, The Civic Culture, Princeton, Princeton University Press, 1963, p. 298.

11- Pamela Paxton, Is Social Capital Declining in the United States? A Multiple Indicator Assessment, American Journal of Sociology, Vol. 105, No. 1, july 1999, pp. 107-117.

12- Richard Rose and Craig Weller, What does social capital add to democratic values, In Gabriel Badescu and Eric M Uslaner (eds.), Social Capital and the Transition to Democracy, London and New York, Routledge, 2003, P. 215.

13- Kathleen M. Dowley and Brian D. Silver, Social capital, ethnicity and support for democracy in the postcommunist states, In Gabriel Badescu and Eric M.

Uslaner(eds.), Social Capital and the Transition to Democracy, London and New York, Routledge, 2003, p. 117.

14- Robert Putnam, Bowling Alone. The Collapse and Revival of American Comm unity,(New York , Simon and Schuster, 2000, pp. 22-23.

15- Ashutosh Varshney ,Ethnic Conflict and Civic Life: Hindus and Muslims in India, Yale University Press, New Haven , 2002, pp. 6 -10.

16- Ashutosh Varshney, op. cit, p. 11.

17- Michael Woolcock . The Place of social capital in understanding social and economic outcomes, Canadian Journal of Policy Research, vol.2,no. 1, Spring, 2001, p. 12.

18- Meindert Fennema and Jean Tillie, Political Participation and Political Trust in a Multicultural Democracy: Civic communities and ethnic networks in Amsterdam, Journal of Ethnic and Migration Studies, Vol. 25, No. 4, 1999, pp. 723-725.

19- Meindert Fennema and Jean Tillie, Social Capital in Multicultural Societies, in Dario Castiglione et al. (eds.) ,Handbook of Social Capital, Oxford, Oxford University Press Inc., 2008, pp. 360-365.

20- Pamela Paxton, Social Capital and Democracy: An Interdependent Relationship, op.cit., p.272.

21- Ibed.p.259.

22- Mustafa Emirbayer and Jeff Goodwin, Network Analysis, Culture, and the Problem of Agency, American Journal of Sociology, Vol. 99, No. 6, May, 1994, p. 1417.

23- David Easton, A systems analysis of political life, Chicago, University of Chicago Press, 1979. p.167.

24- Nancy L. Rosenblum, Membership and Morals: The Personal Uses of Pluralism in America, Princeton, Princeton University Press, 1998. p. 329.

25- Avigail Eisenberg and Jeff Spinner-Halev (eds.), Minorities within Minorities: Equality, Rights and Diversity, Cambridge, Cambridge University Press, 2005. p. 204.

26- Michael D. Ward and Kristian S. Gleditsch, Democratizing for Peace, American Political Science Review,Vol. 92, No. 1, March,1998, pp. 53-56.

27- Yossi Shain and Juan J. Linz . Between States: Interim Governments and Democratic Transitions. Cambridge, Cambridge University Press,1995, p.143.

28- Ronald A.Francisco, The Relationship between Coercion and Protest: An Empirical Evaluation in Three Coercive States, Journal of Conflict Resolution, Vol. 39, No. 2, June, 1995, p. 263.

29- Ted Robert Gurr, Why Minorities Rebel: A Global Analysis of Communal Mobilizationa and Conflict since 1945, International Political Science Review, Vol. 14, No. 2, Apr., 1993, p.163.

30- Jose G. Montalvo and Marta Reynal-Querol,: Ethnic Polarization, Potential Conflict, and Civil Wars, American Economic Review, Vol. 95, No. 3, june, 2005, pp. 796–816.

31- Charles Tilly, Democracy, Cambridge, Cambridge University Press, 2007, p. 109.

32- Monty G. Marshall, Ted Robert Gurr, and Barbara Harff , Political Instability Task Force Problem Set: Internal Wars and Failures of Governance, 1955- 2008, Center for Global Policy, George Mason University, 2009.
http://globalpolicy.gmu.edu/pitf/pitfcode.htm (accessed November 3, 2016).

33- Christian Houle, Inequality and Democracy. Why Inequality Harms Consolidation but Does Not Affect Democratization, World Politics, Vol. 61, No. 4, October, 2009, pp. 599–600.

34- Richard Bellamy, Rethinking Liberalism, London and New York, Pinter, 2000, pp.187-201.

35- Will Kymlicka, Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights, Oxford, Oxford University Press, 1995, pp.27-78.

DIVERSITY AND CIVIL PEACE IN THE FRAMEWORKS OF DEMOCRACY/NETWORKS AND INSTITUTIONS

Muntasser Majeed

The current research is concerned with studying the values, the producing ties, the standards and reinforced indicators for the state of homogeneity and cohesion at the level of groups and the actors, so as to build and create the capacity to pursue collective aims through mutual cooperation, gathering of resources, and reducing costs, through networks, and rules of conduct, the included trust along the social links (institutionalized or semi-institutionalized).